International Treaty Enforcement between Constitutional Text and Institutional Practice: A Defense of Functional Pluralism in the Korean Model

Sherif Heikal
Hankuk University of Foreign Studies

cherif_heikal@yahoo.com

Received Date: 19/5/2025. Accepted Date: 29/5/2025. Publication Date: 20/6/2025.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract

This research examines South Korea's treaty incorporation methods by showing that its monist constitutional framework under Article 6(1) grants treaty laws domestic effect yet functional pluralism exists in practice. The courts use treaties at different levels of directness based on the nature of the subject matter and the clarity of the norms and the level of legislative backing. The Korean National Assembly maintains minimal involvement in treaty matters after the ratification process while the lack of a defined self-execution doctrine leads to inconsistent legal application and unclear interpretations. It should be noted that this research positions Korea within global constitutional pluralism through comparative analysis with Japan and four European nations (France, Germany and the United Kingdom) to show how treaty incorporation depends on judicial discretion and legislative involvement and institutional coordination.

This research proposes specific reforms to clarify judicial enforceability standards and boost legislative involvement to achieve better doctrinal consistency and institutional alignment.

Hence, this research presents Korea's treaty integration system as a practical pluralist model which follows modern global constitutional developments.

Keywords: Treaty Incorporation, Constitutional Monism, Functional Pluralism, South Korean Constitution, Domestic Application of International Law, Judicial Discretion, Legislative Implementation, International Legal Obligations, Comparative, Constitutional Law, Self-Executing Treaties

إنفاذ المعاهدات الدولية ما بين النص الدستوري والممارسة المؤسسية: الدفاع عن التعددية الوظيفية في النموذج الكوري

شريف هيكل *
جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية
cherif_heikal@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/5/19. تاريخ القبول: 2025/5/29. تاريخ النشر: 2025/6/20.

المستخلص

تتناول هذه الدراسة نموذج كوريا الجنوبية في إدماج المعاهدات، ويجادل بأن دستورها، رغم اعتماده نهجًا أحاديًا شكليًا من خلال منح المعاهدات نفس الأثر القانوني للقانون المحلي بموجب المادة 6 (1) فإن الممارسة المؤسسية تعكس نظامًا تعدديًا وظيفيًا. إذ تطبّق المحاكم المعاهدات بدرجات متفاوتة من المباشرة، تبعًا لطبيعة الموضوع، ووضوحه المعياري، ومستوى الدعم التشريعي المتاح. وتضطلع الجمعية الوطنية بدور محدود بعد التصديق، كما أن غياب نظرية واضحة بشأن التنفيذ الذاتي يُسهم في تعميق حالة عدم اليقين القانوني. ومن خلال تحليل مقارن يشمل اليابان، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، يضع المقال التجربة الكورية ضمن اتجاه أوسع في التعددية الدستورية، حيث يُدار إدماج المعاهدات عبر التقدير القضائي، والانخراط التشريعي، والتنسيق المؤسسي.

وبدلًا من الدعوة إلى إصلاح هيكلي شامل، تقترح الدراسة هنا سلسلة من الإصلاحات المتوازنة مثل التوضيح القضائي لمعايير القابلية للتنفيذ، وتعزيز المشاركة التشريعية بهدف تقوية الاتساق القانوني مع الحفاظ على التوازن الدستوري. ومن خلال ذلك، تعد الدراسة هنا تأطير التجربة الكورية لا بوصفها انحرافًا عن نماذج الأحادية أو الثنائية، بل كنموذج عملي لإدماج تعددي يتماشى مع الاتجاهات الدستورية العالمية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: دمج المعاهدات ، الأحادية الدستورية ، التعددية الوظيفية ، الدستور الكوري الجنوبي ، التطبيق الداخلي للقانون الدولي ، السلطة التقديرية القضائية ، التنفيذ التشريعي ، الالتزامات القانونية الدولية ، القانون الدستوري المقارن ، المعاهدات ذاتية التنفيذ

*أستاذ دكتور

المقدمة

Introduction

لطالما أُثير الجدل بشأن إدماج القانون الدولي في الأنظمة القانونية الوطنية من خلال المنظورين الكلاسيكيين للأحادية والثنائية.[1] فوفقًا لنظرية الأحادية، تصبح المعاهدات الدولية جزءًا من القانون الداخلي تلقائيًا بمجرد التصديق عليها، بينما تتطلب الازدواجية تحويلًا تشريعيًا لتصبح قابلة للتنفيذ. غير أن الأدبيات القانونية المعاصرة بشكل متزايد تشكّك في هذا التصنيف الجامد، مركّزة على تنوّع المؤسسات وتعقيد الأداء الوظيفي داخل الدول. وتمثّل كوريا الجنوبية مثالًا واضحًا على هذا التعقيد. فعلى الرغم من أن المادة 6(1) من الدستور تتبنى صياغة أحادية، إذ تنص على أن المعاهدات "تكون لها نفس القوة التي تتمتع بها القوانين الداخلية" إلا أن التطبيق العملي لقانون المعاهدات يكشف عن صورة أكثر دقة وتعدّدًا. حيث تتعامل المحاكم والمشرّعون والهيئات التنفيذية مع القانون الدولي بطرق متباينة وحساسة للسياق، بما يعكس تباعدًا بين الشكل الدستوري والواقع الوظيفي المؤسسي.

إشكالية البحث

Research Problem

يجادل هذا البحث بأن كوريا الجنوبية تُمارس نموذجًا يقوم على أحادية شكلية، ولكن تعددية وظيفية في إدماج المعاهدات. وبدلًا من اعتبار هذه التعددية انحرافًا عن المبدأ الدستوري، يُنظر إليها كنهج عملي ومؤسسي يستند إلى واقع الوساطة بين القانون الدولي والنظام القانوني الوطني. فالمحاكم تطبق المعاهدات بشكل انتقائي، استنادًا إلى وضوح النص، ومدى توافقه مع القانون الداخلي، والسياق التشريعي؛ في حين تُصدّق الجمعية الوطنية (البرلمان الكوري) على المعاهدات، لكنها نادرًا ما تتخذ خطوات لتنفيذها التشريعي؛ أما السلطة التنفيذية، فتتولّى عملية التفاوض وتُهيمن على مرحلة ما قبل التصديق، بينما تتراجع مشاركتها في مرحلة ما بعد التصديق. ولا تُضعف هذه الممارسات الهوية الدستورية الكورية، بل تجسّد توازنًا تعدديًا بين الالتزامات الدولية والسيادة الوطنية. وتتمثل الحجة الأساسية في أن النهج الكوري لا يُعدّ ناقصًا، بل هو نهج تعددي مشروع من الناحيتين المعيارية والوظيفية، ويمكن تحسينه من خلال إصلاحات مؤسسية مستهدفة بدلاً من مراجعة شاملة للعقيدة القانونية.

أهداف البحث

Research Aims

يمتلك هذا التباعد آثار قانونية وسياسية بالغة الأهمية. فمع تعاظم انخراط كوريا الجنوبية في مجالات التجارة الدولية، وأنظمة حقوق الإنسان، والحوكمة العالمية، تزداد أهمية

فعالية الالتزامات الدولية داخل النظام القانوني الوطني ليس فقط لضمان الامتثال للمعاهدات، بل أيضًا لتعزيز اليقين القانوني، والاتساق القضائي، والمساءلة الديمقراطية. إن فهم كيفية عمل النظام الكوري في الواقع العملي أمر جوهري للباحثين، والممارسين القانونيين، وواضعي السياسات الراغبين في التوفيق بين الالتزامات الدستورية والمسؤوليات الدولية. كما أن تحليل الممارسة التعددية الكورية في مجال المعاهدات يُثري الأدبيات المقارنة في القانون الدستوري، من خلال تقديم نموذج لكيفية تكيّف الأنظمة الأحادية شكليًا مع القانون الدولي عبر سلوك مؤسسي تعددي.

نطاق الدراسة

Scope of the Study

تتناول هذه الدراسة التطبيق الداخلي للمعاهدات الدولية في جمهورية كوريا من خلال تحليل دستوري ومؤسسي متكامل. وتركّز بشكل خاص على التفاعل بين المادة 6(1) من الدستور الكوري التي تنص على أن للمعاهدات نفس الأثر القانوني الذي تتمتع به القوانين الوطنية وبين الممارسات الفعلية للسلطة القضائية، والهيئة التشريعية، والسلطة التنفيذية فيما يتعلق بتطبيق الالتزامات القانونية الدولية وتفسيرها وإنفاذها.

ولا تقف الدراسة عند حدود التقييم النظري المجرد لإدماج المعاهدات، بل تُدرج النهج الكوري ضمن إطار أوسع من التعددية الوظيفية، مع إجراء مقارنات مع أنظمة قانونية أخرى مثل اليابان، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة. ومن خلال تحليل النصوص الدستورية، والاجتهادات القضائية، والسلوك التشريعي، وآليات التنسيق بين المؤسسات، تهدف الدراسة إلى توضيح الوضع النظري والديناميات العملية لإنفاذ المعاهدات في النظام القانوني الكوري.

منهج البحث

Research Methods

يعتمد هذا المقال على منهج قانوني نوعي ومقارن، يجمع بين التحليل النظري للنصوص الدستورية، والأحكام التشريعية، والقرارات القضائية، وبين دراسات حالة مقارنة مستمدة من أنظمة قانونية أخرى. ويرتكز على قراءة تحليلية معمّقة للوثائق القانونية في كوريا الجنوبية وخاصة المادة 6(1) من الدستور إلى جانب قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة العليا، من أجل تقييم كيفية تطبيق المعاهدات الدولية ضمن الإطار القانوني الداخلي.

كما تدمج الدراسة تحليلًا قانونيًا مقارنًا من خلال فحص مناهج كل من اليابان، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة في إدماج المعاهدات، بهدف وضع النموذج الكوري ضمن اتجاه عالمي أوسع نحو التعددية الوظيفية. وتستند الدراسة كذلك إلى مصادر ثانوية

داعمة، تشمل التعليقات الأكاديمية، والتقارير المؤسسية، وأدبيات القانون الدولي العام، لتعزيز التفسير النظري والتقييم المؤسسي.

خطة البحث

Study Plan

ينقسم هذا المقال إلى ثمانية أقسام. بعد هذه المقدمة، يُعيد القسم الثاني طرح جدلية الأحادية والثنائية، ويقترح التعددية بوصفها الإطار التحليلي الأنسب. ويستعرض القسم الثالث الأسس الدستورية والتشريعية لقانون المعاهدات في كوريا. أما القسم الرابع، فيتناول الممارسة القضائية، مع التركيز على السلطة التقديرية السياقية في تطبيق المعاهدات. ويُقدّم القسم الخامس تحليلًا مقارنًا يضع كوريا ضمن إطار مقارن يشمل اليابان، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة. ويُحدّد القسم السادس التحديات الوظيفية التي تُواجه النموذج التعددي في كوريا، بما في ذلك الغموض القانوني وتجزئة الأدوار المؤسسية. ويطرح القسم السابع توصيات نظرية وسياسية تهدف إلى تعزيز الوضوح القانوني والتنسيق بين فروع الحكومة. ويختم القسم الثامن المقال بالتأكيد على مكانة كوريا ضمن التعددية الدستورية العالمية، مع اقتراح إصلاحات متوازنة لتفعيل التزاماتها القائمة على المعاهدات الدولية على نحو أكثر فاعلية.

المبحث الأول

The First Topic

الأحادية، الثنائية، وصعود المقاربات التعددية

Monism, Dualism, and the Rise of Pluralist Approaches

المطلب الأول

The First Requirement

الإطار النظري

Theoretical Framework

لقد شكّلت النظريات القانونية التقليدية حول الأحادية والثنائية الإطار المفاهيمي الأساسي الذي وجّه التفكير الأكاديمي والقضائي بشأن العلاقة بين القانون الدولي والأنظمة القانونية الوطنية. فوفقًا لنظرية الأحادية، يُعتبر القانون الدولي جزءًا من النظام القانوني الداخلي دون الحاجة إلى تحويل تشريعي؛ فبمجرد التصديق على المعاهدة، يكون لها أثر مباشر ضمن الإطار القانوني الوطني. أما على الطرف المقابل الثنائية، فتفترض أن القانون الدولي والقانون الداخلي نظامان منفصلان، ولا يمكن تنفيذ أحكام القانون الدولي في الداخل إلا إذا تم دمجها صراحة من خلال تشريع وطني.[2]

ورغم أن هذين النموذجين يُشكّلان نقطة انطلاق مفيدة، فإن الفقه القانوني المقارن الحديث بات يعتبر هذا التصنيف الثنائي بين الأحادية والثنائية تبسيطيًا مفرطًا وغير دقيق

من الناحية الواقعية.[3] ففي التطبيق العملي، تُظهر معظم الأنظمة القانونية الوطنية بما في ذلك تلك التي تنص دساتيرها على تفضيل نظرية معينة سلوكًا مؤسسيًا ينحرف عن النقاء النظري. وغالبًا ما يُطبَّق القانون الدولي بطرق مختلفة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة من محاكم وبرلمانات وهيئات إدارية فهنا يختلف مدى أثره في النظام القانوني الداخلي تبعًا لنوع المعاهدة، ووضوح نصوصها، والسياق السياسي والقانوني الذي تُطبَّق فيه.[4]

وتنعكس هذه الرؤية البراغماتية في أعمال فقهاء مثل جيمس كراوفورد، الذي يلاحظ أن *"أي نظام قانوني لأي دولة ليس أحاديًا أو ثنائيًا بشكل صرف."*[5] وبدلاً من التصنيف الجامد، تميل الأنظمة الوطنية إلى إظهار تعددية قانونية: تفاعل ديناميكي بين القواعد الدولية والوطنية، يتوسّط فيه الاجتهاد المؤسسي، ويتأثر بالاعتبارات الدستورية والسياسية والإدارية.[6] وبشكل مشابه، ترفض إيلين دنزا نفعية التصنيفات الجامدة، وتقترح بدلًا من ذلك تقييم الدول من خلال أسئلة وظيفية، مثل ما إذا كانت المعاهدة قابلة للتطبيق المباشر، وما إذا كانت تُنفذ دون تشريع إضافي، وما إذا كان يمكنها أن تتفوّق على القوانين المحلية المتعارضة.[7]

وعند النظر إلى دستور جمهورية كوريا، يبدو من الوهلة الأولى أنه يتبنّى نهجًا أحاديًا. إذ تنص المادة 6(1) على أن *"المعاهدات التي تُبرم وتُصدّق عليها وتُنشر وفقًا للدستور، والقواعد العامة المعترف بها في القانون الدولي، تكون لها نفس قوة القوانين الداخلية لجمهورية كوريا."*[8] وتشير عبارة *"تكون لها نفس القوة"* إلى أن المعاهدات المصادق عليها تُدمج في القانون الداخلي دون الحاجة إلى تشريع منفّذ. ومن هذا المنطلق، يمكن وصف النظام الدستوري الكوري بأنه أحادي من الناحية الشكلية.

إلا أن الممارسة القضائية والتشريعية في كوريا تكشف عن واقع أكثر تعقيدًا. فقد طبّقت المحاكم بعض المعاهدات بشكل مباشر وخاصة في سياق الاتفاقيات التجارية أو التحكيمية، لكنها في حالات أخرى، لا سيما فيما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان، تعاملت مع الالتزامات الدولية كمراجع تفسيرية لا كمصادر ملزمة للقانون.[9] وبالمثل، نادرًا ما تصدر الجمعية الوطنية تشريعات تنفيذية مفصلة للمعاهدات، مما يترك فراغًا قانونيًا تضطر فيه المحاكم إلى التعامل مع قابلية تطبيق المعاهدات دون توجيه تشريعي واضح. وتشير هذه الأنماط إلى أن كوريا لا تعمل كنظام أحادي أو ثنائي خالص، بل كنظام قانوني تعددي وظيفيًا.

ولا تُعدّ هذه النزعة التعددية مؤشّرًا على فشل دستوري أو ضعف قانوني. على العكس، فإن التعددية تعترف بأن إدماج المعاهدات لا بد أن يمر من خلال المؤسسات الوطنية، والتي تتشكّل بدورها في إطار الثقافة القانونية الوطنية، والمساءلة السياسية، والقدرة الإدارية.[10] وقد تكون المعاهدات التي تتناول مسائل فنية وتجارية أكثر قابلية للاستيعاب

في النظام القانوني الداخلي، في حين أن المعاهدات القائمة على الحقوق قد تتطلب مواءمة معيارية متعمّدة مع المبادئ الدستورية والأطر التشريعية الوطنية.[11] وفي مثل هذه الحالات، لا يُعدّ الحذر القضائي أو التفاعل التشريعي عيبًا بالضرورة، بل قد يُعبّر عن توازن دستوري مشروع بين الالتزامات الدولية والسيادة الوطنية.

لذلك، فإن أفضل توصيف لممارسة كوريا فيما يخص المعاهدات هو أنها تُجسّد "أحادية تعددية وظيفيًا": نظام يدمج القانون الدولي صراحة في بنيته الدستورية، ولكن قابليته للتنفيذ وتطبيقه تخضع لعوامل مؤسسية. وتتماشى هذه الرؤية مع الاتجاهات المقارنة في ولايات قضائية مثل اليابان وفرنسا وألمانيا، حيث توفّر النصوص الدستورية أو التشريعية أثرًا للمعاهدات، إلا أن تطبيقها القضائي وتنفيذها التشريعي يختلفان باختلاف السياق.[12]

وتعتمد الأقسام التالية من هذه الدراسة على هذا الإطار التعددي لتقييم كيفية إدماج كوريا للقانون الدولي. وبدلاً من طرح السؤال التقليدي عما إذا كانت كوريا "أحادية حقًا أم ثنائية"، يركّز التحليل على كيفية تفاعل المحاكم والمشرّعين والسلطات العامة مع الالتزامات القانونية الدولية ضمن نظام دستوري أحادي في بنيته، لكنه تعددي في ممارسته.

المطلب الثاني
The Second Requirement
الإطار الدستوري والتشريعي الكوري لإدماج المعاهدات الدولية
Korea's Constitutional and Statutory Framework for International Treaty Incorporation

كما تم توضيحه سابقًا، تُشير المادة 6(1) من دستور جمهورية كوريا إلى نموذج أحادي شكلي في ما يتعلق بإدماج المعاهدات، مما يضع كوريا ضمن تقليد الأحادية الدستورية، بصيغة مشابهة لما هو منصوص عليه في دساتير دول مثل فرنسا أو المكسيك.[13]

لكن، وكما يؤكد منظّرو التعددية، فإن الأحادية النصيّة لا تعني بالضرورة أحادية نظرية أو مؤسسية.[14] ففي السياق الكوري، يتوقف التنفيذ العملي للمعايير القانونية الدولية بدرجة كبيرة على التفاعل بين القضاء، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية. وعلى الرغم من أن الدستور يمنح المعاهدات وضعًا قانونيًا معادلًا للقانون الداخلي، إلا أن آليات تطبيقها وإنفاذها ضمن النظام الوطني غالبًا ما تُدار عبر اجتهاد مؤسسي وسياق سياسي متغيّر.

فعلى سبيل المثال، ينص قانون الجمعية الوطنية على وجوب موافقته على المعاهدات التي تمسّ السيادة، أو يُترتب عليها أعباء مالية، أو تتعلق بالحقوق الأساسية.[15] ومع ذلك، يركّز هذا الإجراء غالبًا على التصديق الرسمي دون أن يؤدي بالضرورة إلى سنّ قوانين تنفيذية تُوضّح الأثر الداخلي للمعاهدة. ويؤدي غياب مثل هذه التشريعات إلى جعل

محتوى المعاهدة القانوني غير واضح أو غير مكتمل، لا سيما في مجالات مثل معايير العمل، أو قوانين مناهضة التمييز، أو الحوكمة البيئية. ويجسّد هذه الجمود المؤسسي كيف يمكن للتنقيح التشريعي أن يشكّل عملية إدماج المعاهدات ضمن نظام دستوري يُفترض فيه الأحادية.

أما على المستوى القضائي، فتُظهر المؤسسات القضائية تباينًا في طرق تطبيق المعاهدات. ففي بعض القضايا، مثل تلك التي تنطوي على التحكيم التجاري، قامت المحاكم الكورية بتطبيق المعاهدات الدولية مباشرة ودون تحفظ. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حكم المحكمة العليا في القضية 2004Da15643، حيث أقرّت المحكمة تنفيذ حكم تحكيمي أجنبي بموجب اتفاقية نيويورك، واعتبرته نافذًا بكامل قوته القانونية في الداخل.[16] وعلى النقيض، في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان مثل الحكم الصادر في القضية 2006Do8357أو قرار المحكمة الدستورية في القضية 2004Hun-Ka1، استشهدت المحاكم هنا بمعاهدات كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)واتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) فقط كمرجعيات تفسيرية، دون أن تُعاملها كمصادر قانونية ملزمة.[17]

ويعكس هذا التباين في التطبيق ما يُشير إليه منظّرو التعددية بوصفه "الانتقائية الوظيفية": حيث تُدمج المعاهدات وتُنفّذ بطرق تعتمد ليس فقط على مضمونها المعياري، بل أيضًا على مدى توافقها مع النظريات القانونية السائدة، وثقة القضاء المؤسسية، ومستوى انخراط السلطة التشريعية.[18] وفي الواقع، تُعتبر المعاهدات التي تدعم أو تُكمل الأطر القانونية القائمة وخاصة في مجالات التجارة أو القانون الخاص أكثر عرضة لأن تُعامل كقابلة للتنفيذ المباشر. أما المعاهدات التي تتطلّب تحوّلًا معياريًا، مثل تلك التي تُدخل معايير جديدة في حقوق الإنسان أو المساواة بين الجنسين، فإنها غالبًا ما تنتظر تدخلاً تشريعيًا قبل أن تكتسب أثرًا قانونيًا كاملًا.

ومن المهم التنويه هنا بأن دستور كوريا لا يُحدّد ترتيبًا هرميًا بين المعاهدات والقوانين العادية. فالمادة 6(1) تنص على أن للمعاهدات *"نفس القوة"* التي تتمتع بها القوانين الداخلية، مما يُوحي بالمساواة المعيارية لا السمو. وقد أدى ذلك، عمليًا، إلى أحكام قضائية تُعالَج فيها تعارضات بين المعاهدات والقوانين الوطنية من خلال قاعدة *lex posterior*، أي إعطاء الأولوية للنص الأحدث إذا كان هذا النص يتعارض مع التزامات قائمة على المعاهدات الدولية.[19] ورغم أن هذه المنهجية تستند إلى تقاليد التفسير المحلية، فإنها تُثير تساؤلات من منظور القانون الدولي، حيث يُحتّم مبدأ*pacta sunt servanda* أن تُنفَّذ الالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية بغض النظر عن القوانين اللاحقة المتعارضة.[20]

ولا تُعبّر هذه الأنماط المؤسسية عن رفض للقانون الدولي، بل تعكس في جوهرها نهجًا تعدديًا دستوريًا، تُدمج فيه المعاهدات ضمن النظام القانوني الداخلي من خلال عملية وساطة وظيفية. وتشمل هذه الوساطة تريثًا قضائيًا في المسائل الحساسة، وصمتًا أو تفاعلًا تشريعيًا حسب الأهمية السياسية، وهيمنة تنفيذية في التفاوض والتصديق على المعاهدات. وبهذا المعنى، يُجسّد نموذج إدماج المعاهدات في كوريا إطارًا أحاديًا يُنفّذ من خلال آليات تعددية، يتشكّل ليس فقط من خلال النصوص القانونية، بل من خلال السلوك المؤسسي والتفسير المعياري.

المبحث الثاني
The Second Topic
الممارسة القضائية: تحليل الاجتهاد في نظام تعددي وظيفيًا
Judicial Practice: Case Law Analysis in a Functionally Pluralist System

تعمل السلطة القضائية في كوريا الجنوبية ضمن إطار دستوري يقوم على الأحادية، حيث تُمنح المعاهدات نفس القوة القانونية للقوانين المحلية بموجب المادة 6(1). ومع ذلك، تُظهر المحاكم الكورية في الواقع نمطًا تعدديًا في تفسير وتطبيق المعاهدات الدولية: إذ تعتمد التطبيق المباشر في بعض المجالات، وتشير إلى المعاهدات بحذر في مجالات أخرى، وتُحجم أحيانًا عن استخدامها متى رأت أن التدخل التشريعي أو التفسير الدستوري أمر ضروري. ويُبرز هذا القسم كيف تتجلى التعددية القضائية الكورية من خلال الغموض النظري، وانتقائية القابلية للتنفيذ، والحساسية التي يقتضيها السياق في حالات اخرى.

المطلب الأول
The First Requirement
التطبيق المباشر في المنازعات التجارية والقائمة على المعاهدات
Direct Application in Commercial and Treaty-Based Disputes

في القضايا التي تنطوي على معاهدات تجارية أو اتفاقيات تحكيم، غالبًا ما تتبنى المحاكم الكورية نهجًا عمليًا مباشرًا، إذ تعتبر المعاهدات المصدق عليها قابلة للتنفيذ محليًا دون الحاجة إلى تشريعات إضافية. وتُعد القضية المفصلية في هذا السياق هي حكم المحكمة العليا في 2004 Da15643، الذي تناول تنفيذ حكم تحكيمي أجنبي بموجب اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.[21] وقد اعترفت المحكمة بالقوة القانونية الداخلية للمعاهدة استنادًا إلى المادة 6(1)، وأقرت تنفيذ الحكم دون الاستناد إلى قانون تمكيني. ويُجسّد هذا الحكم توجّهًا قضائيًا يُعلي من شأن اليقين القانوني والفعالية

الاقتصادية، خاصةً حين تتماشى الالتزامات القائمة على المعاهدات مع السياسات التجارية الوطنية.

ويظهر نمط مماثل في حكم المحكمة العليا في 2011 Da2453، حيث أقرت المحكمة الاعتراف بحكم مدني أجنبي استنادًا إلى معاهدة ثنائية بشأن التعاون القضائي.[22] وتُظهر هذه القضايا أن المحاكم تميل إلى اعتبار القانون الدولي قابلاً للتطبيق المباشر متى تعلق الأمر بمعاهدات ذات طابع تقني أو اقتصادي، بدلاً من التعامل معها كمرجع تفسيري فقط.

المطلب الثاني
The Second Requirement
الاستخدام التفسيري في قضايا الحقوق
Interpretive Use in Rights-Based Litigation

على النقيض، في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان أو الحريات الدستورية، غالبًا ما تشير المحاكم الكورية إلى المعاهدات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) أو اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) كأدوات تفسيرية لا كقواعد ملزمة قابلة للتنفيذ. فعلى سبيل المثال، في القضية 2006 Do8357، نظرت المحكمة العليا في ترحيل أجنبي، وأشارت إلى المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تحظر الإعادة القسرية .(refoulement) وعلى الرغم من أن المحكمة أقرت بالأثر القانوني الداخلي للاتفاقية بموجب المادة 6(1)، فإنها امتنعت عن تأسيس حكمها مباشرة على نص الاتفاقية، واكتفت بإدماجه ضمن تقييم أوسع للمبادئ الدستورية الكورية.[23]

وبالمثل، في قرار المحكمة الدستورية 2004 Hun-Ka1، درست المحكمة الحقوق الإجرائية في قانون العقوبات العسكرية في ضوء التزامات كوريا بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ورأت المحكمة أن الحقوق الدستورية يجب أن تُفسر بما يتماشى مع المعاهدات الدولية، لكنها رفضت اعتبار العهد أساسًا قانونيًا قابلاً للتنفيذ الذاتي لإبطال القانون المحلي.[24] وتعكس هذه القرارات موقفًا قضائيًا يقوم على التعددية الحذرة حيث يُعترف بالقانون الدولي، لكن قوته القانونية تتبلور من خلال التفسير الدستوري دون منحه صفة الإلزام التلقائي.

المطلب الثالث
The Third Requirement
السياق المؤسسي والتحفظ القضائي
Institutional Context and Judicial Restraint

لا تعكس الانتقائية في تطبيق المعاهدات تناقضًا بالضرورة، بل تُعبّر عن استجابة تعددية لأدوار المؤسسات والسياقات القانونية المختلفة. ويبدو أن المحاكم الكورية تميل أكثر إلى التطبيق المباشر للمعاهدات عندما:

1. تكون المعاهدة محددة ذات جوانب تقنية بشكل عام، كما في القانون التجاري؛
2. تتضمن التزامًا دقيقًا وإجرائيًا، كما في تنفيذ أحكام التحكيم؛
3. لا يوجد تعارض واضح مع تشريعات وطنية.

فعندما تتقاطع المعاهدات مع حقوق موضوعية، أو مجالات ذات حساسية سياسية، أو قضايا تتطلب تحوّلًا معياريًا، فإن المحاكم في هذه الحالات تميل إلى إرجاء التنفيذ لصالح تدخل تشريعي، أو إلى الاستناد إلى المعايير الدولية كمصدر ثانوي فقط.[25] ويعكس هذا التوجّه نهجًا مؤسسيًا واقعيًا، لا رفضًا نظريًا للقانون الدولي.

وفي الواقع، غالبًا ما توازن المحاكم بين ولايتها الدستورية بموجب المادة 6(1) ومبدأ سمو الدستور، لضمان أن تُطبّق الالتزامات الدولية بما ينسجم مع المبادئ القانونية الداخلية وفصل السلطات.[26] ويُبرز هذا كيف تمارس المحاكم الكورية التعددية القضائية، من خلال تقييم كل معاهدة بحسب وضوحها، ومدى توافقها مع القانون المحلي، ومدى توفر الدعم التشريعي لها.

المطلب الرابع
The Fourth Requirement
غياب التأصيل النظري الرسمي بشأن التنفيذ الذاتي
Absence of a Formal Doctrine on Self-Execution

من اللافت هنا أن المحاكم الكورية لم تطوّر بعد نظرية قضائية رسمية تُحدّد ما إذا كانت المعاهدات قابلة للتنفيذ الذاتي، على عكس ولايات قضائية مثل الولايات المتحدة أو اليابان. وبدلاً من ذلك، تعتمد المحاكم على منطق عملي حالةً بحالة، مما يتيح مرونة، لكنه في الوقت نفسه يترك المتقاضين دون معايير واضحة بشأن قابلية تنفيذ المعاهدات.[27] وعلى الرغم من أن هذا الغياب قد يُعتبر فراغًا نظريًا، إلا أنه قد يُفسر أيضًا كخيار مقصود للحفاظ على حرية القضاء ضمن نظام قانوني تعددي.

فباختصار، يتماشى النهج القضائي الكوري في تطبيق المعاهدات مع طبيعته كنظام أحادي دستوريًا لكنه تعددي وظيفيًا. فتُطبَّق المعاهدات مباشرة متى ما سمحت الظروف

المؤسسية والقانونية والسياسية بذلك، ويتم تنقيتها سياقيًا عندما تُثير قضايا معيارية أو دستورية أو تشريعية. وتُجسّد هذه المرونة التعددية نضجًا مؤسسيًا، يسمح للقضاء باستيعاب القانون الدولي بطريقة تحترم الهوية الدستورية الداخلية من جهة، وتستجيب للالتزامات العالمية المتطورة من جهة أخرى.

المبحث الثالث

The Third Topic

المنظور المقارن: التعددية الوظيفية عبر الأنظمة القضائية

Comparative Perspective: Functional Pluralism across Jurisdictions

يجب التأكيد على أن النموذج الكوري في إدماج المعاهدات، والذي يتميز بأحادية شكلية مع سمات تطبيقية تعددية، ليس استثناءً. فعديد من الدول، بصرف النظر عن عقيدتها الدستورية الرسمية، تُظهر نهجًا تعدديًا وظيفيًا فيما يتعلق بأثر القانون الدولي داخل النظام القانوني المحلي. وتوازن هذه الأنظمة بين النصوص الدستورية، والاجتهاد القضائي، والتفاعل التشريعي، والواقع السياسي في تشكيل أثر المعاهدات في القانون الداخلي. ويعرض هذا القسم نظرة مقارنة على كل من اليابان، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة وهي نظم قانونية تختلف في تقاليدها، لكنها تتقارب من حيث الممارسة المؤسسية في تطبيق المعاهدات بطريقة تعددية.

المطلب الأول

The First Requirement

اليابان: أحادية شكلية وتنقية قضائية

Japan: Formal Monism, Judicial Filtering

ينص الدستور الياباني، في المادة 98(2)، على أن المعاهدات والقانون الدولي "*يجب احترامها بإخلاص*"، مما يوحي بإطار قانوني أحادي.[28] ومع ذلك، تقوم المحاكم اليابانية بتقييم قابلية تنفيذ كل حكم تعاهدي من خلال نظرية حالة بحالة للتنفيذ الذاتي. ففي الحكم البارز الصادر عن المحكمة العليا عام 1997 (Gyo-Tsu) رقم 163، قضت المحكمة بأن أحكام اتفاقية اللاجئين لعام 1951 غير قابلة للتطبيق المباشر بسبب عدم كفاية التحديد(*specificity*).[29]

ورغم أن هذا الاختبار النظري أكثر وضوحًا من النهج الكوري، إلا أنه يعكس تنقية وظيفية مماثلة: إذ تعترف المحاكم بالأثر القانوني الداخلي للمعاهدات متى ما كانت واضحة، دقيقة، ومتكاملة من الناحية المعيارية، لكنها تمتنع عن ذلك في المجالات التي تفتقر إلى التوافق التشريعي أو الدستوري.[30] فتقدم الولاية القضائية اليابانية منهج يوضح

كيف تُدار الأحادية الدستورية من خلال اجتهاد قضائي، في انعكاس عملي للوضع الكوري.

المطلب الثاني
The Second Requirement
ألمانيا: ثنائية بنيوية بوضوح هرمي
Germany: Structured Dualism with Hierarchical Clarity

تتبع ألمانيا نموذجًا ثنائيًا تحويليًا، حيث يجب أن يوافق البوندستاغ (البرلمان الفيدرالي الألماني) على المعاهدات بموجب المادة 59(2) من القانون الأساسي، وتكتسب هذه المعاهدات مرتبة القوانين الاتحادية بعد الإدماج.[31] ومع ذلك، تنص المادة 25 على أن القواعد العامة للقانون الدولي (أي القانون الدولي العرفي) تسمو على القوانين، وتشكل جزءًا من القانون الاتحادي تلقائيًا وبمرتبة أعلى من التشريعات العادية.[32]

وقد طورت المحاكم الألمانية إطارًا متطورًا لحلّ تعارض القوانين، يوازن بين إدماج المعاهدات وسمو الدستور.[33] ويُظهر النموذج الألماني كيف يمكن للتعددية الوظيفية أن تعمل داخل بنية ثنائية، لا سيما من خلال مزيج من التفسير القضائي، والتحوّل التشريعي، والعقيدة الدستورية.

المطلب الثالث
The Third Requirement
فرنسا: أحادية دستورية، وتفاعل قضائي انتقائي
France: Constitutional Monism, Selective Judicial Engagement

يتبنّى الدستور الفرنسي نهجًا أحاديًا بموجب المادة 55، التي تنص على أن المعاهدات تتقدَّم على القوانين بعد التصديق عليها ونشرها.[34] ومع ذلك، تطبّق المحاكم الفرنسية اختبارًا للتنفيذ الذاتي، يتطلّب أن تكون أحكام المعاهدات واضحة، دقيقة، وغير مشروطة لتطبيقها المباشر. ففي قضية GISTI (1990) وما تلاها من قضايا، قضى مجلس الدولة بأن الأحكام التي تستوفي هذه المعايير فقط هي التي يمكن للمحاكم إنفاذها.[35]

وعليه، فرغم أن فرنسا أحادية رسميًا، فإنها تُظهر تعددية قضائية مضبوطة، حيث تؤدي المحاكم دور الحارس في تحديد المعايير القانونية القابلة للتطبيق المباشر. وهذا التقدير القضائي يتقاطع بشكل لافت مع توجه المحاكم الكورية في قضايا حقوق الإنسان، ويعكس توازنًا مشتركًا بين الالتزامات القائمة على المعاهدات والاتساق القانوني الداخلي.

المطلب الرابع
The Fourth Requirement
المملكة المتحدة: ثنائية تقليدية، وتكيّف وظيفي
United Kingdom: Classic Dualism, Functional Adaptation

تُعد المملكة المتحدة من أكثر الأنظمة الثنائية وضوحًا. فالمعاهدات لا تُشكّل جزءًا من القانون الداخلي ما لم تُدرج بنص قانوني وهو مبدأ أُعيد تأكيده مؤخرًا في قضية *R* [36] *(Miller) v. Secretary of State for Exiting the European Union*. ومع ذلك، أقر البرلمان البريطاني تشريعات تحوّلية مهمة، مثل قانون حقوق الإنسان لعام 1998، الذي يُدرج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) في القانون المحلي.

وتُظهر التجربة البريطانية كيف يمكن للثنائية الرسمية أن تُخفَّف من خلال الوظيفة المؤسسية، لا سيما عندما يعمل القضاء والبرلمان معًا لضمان إعمال الالتزامات الدولية ضمن القانون المحلي.[37] ويُوازن الفصل الصارم بين القانون الدولي والمحلي في المملكة المتحدة عبر مرونة مؤسسية واستجابة سياسية، بما ينسجم مع الديناميات التعددية التي لوحظت في كوريا.

المطلب الخامس
The Fifth Requirement
التقارب نحو التعددية
Convergence toward Pluralism

عبر هذه النظم القضائية، تكشف الأدلة المقارنة عن نمط مشترك: بغض النظر عن العقيدة الدستورية، فإن أثر المعاهدات داخليًا يعتمد على الآليات المؤسسية، والفلسفة القضائية، والتفاعل التشريعي. وتُدير الأنظمة القانونية سواء كانت أحادية أو ثنائية اسميًاعملية إدماج المعاهدات من خلال أدوات تعددية وظيفيًا كما هو واضح في :

- اختبارات قضائية للتنفيذ الذاتي (اليابان، فرنسا)،
- تراتبية قانونية واضحة بين القواعد (ألمانيا)،
- آليات الإدماج التشريعي (المملكة المتحدة)،
- موازنة تفسيرية للقيم الدستورية (كوريا).

ويدعم هذا التقارب الحجة المركزية في هذا المقال: إن النموذج الكوري الذي يُظهر أحادية على مستوى النص القانوني وتعددية على مستوى الممارسة ليس شاذًا ولا ناقصًا، بل يُجسّد النمط العالمي المتنامي للتعددية الدستورية في إدماج المعاهدات. والتحدي الحقيقي لا يكمن في تحديد ما إذا كانت كوريا أحادية أم ثنائية، بل في مدى شفافية مؤسساتها واتساقها واستجابتها في التعامل مع الالتزامات القانونية الدولية ضمن الإطار القانوني الوطني.

المبحث الرابع
The Fourth Topic
التقييم الوظيفي والتحديات المؤسسية ضمن إطار تعددي لإدماج المعاهدات
Functional Assessment and Institutional Challenges in a Pluralist Treaty Framework

إن فهم نموذج كوريا الجنوبية في إدماج المعاهدات من خلال مفهوم التعددية الدستورية يسمح بتقييم أكثر دقة لآلية عمله الداخلية. فبدلاً من تقييم النظام القانوني الكوري بناءً على المثال النظري للأحادية أو الثنائية، يكشف التحليل التعددي عن الطرق المتنوعة التي تتعامل بها مؤسسات الدولة المختلفة مع القانون الدولي من حيث التفسير، والوساطة، والتطبيق. ومع ذلك، فإن هذا الإطار يُبرز أيضًا عددًا من التحديات الوظيفية التي تؤثر على اليقين القانوني، والتنسيق بين فروع الحكومة، والاتساق المعياري في تطبيق المعاهدات.

المطلب الأول
The First Requirement
الغموض القانوني في ظل غياب تأصيل نظري
Legal Ambiguity in the Absence of Doctrinal Clarification

رغم أن المادة 6(1) من الدستور تؤكد على الأثر القانوني الداخلي للمعاهدات، فإن المحاكم الكورية لم تطوّر نظرية رسمية بشأن التنفيذ الذاتي، ولم تصدر الجمعية الوطنية تشريعات تُحدّد المعايير اللازمة لاعتبار أحكام المعاهدة قابلة للتطبيق المباشر.[38] ويُنتج غياب هذا التأصيل النظري حالة من الغموض القانوني، لا سيما بالنسبة للمتقاضين الذين يسعون إلى التمسك بحقوق أو التزامات قائمة على المعاهدات.

وقد لا يُنظر إلى هذا الغموض باعتباره خللًا دستوريًا، بل كنتيجة طبيعية للاحتياط المؤسسي ضمن نظام تعددي. إذ تتجنب المحاكم توسيع نطاق المعاهدات إلى مجالات لا تزال قيد الجدل أو التباين المعياري مع القانون الداخلي. إلا أن هذا الحذر قد يؤدي إلى تطبيق غير متسق، ويحدّ من إمكانية التقاضي بشأن الالتزامات الدولية، خاصة في مجالات حقوق الإنسان أو القضايا البيئية.[39]

المطلب الثاني
The Second Requirement
الجمود التشريعي والانخراط الانتقائي
Legislative Passivity and Selective Engagement

تلعب الجمعية الوطنية الكورية دورًا رسميًا في التصديق على المعاهدات بموجب المادة 60 من الدستور، لكنها نادرًا ما تتبع ذلك بتشريعات تنفيذية مفصلة، لا سيما في القضايا المتعلقة بالحقوق الاجتماعية أو الالتزامات غير التجارية.[40] ويؤدي هذا الجمود فعليًا إلى

تحميل القضاء مسؤولية تفسير وتطبيق المعاهدات حتى في الحالات التي قد تُفضّل فيها المحاكم الحصول على توجيه تشريعي.

وفي الأنظمة التعددية، يُعدّ الانخراط التشريعي أمرًا جوهريًا لتحقيق الشرعية الديمقراطية في عملية إدماج المعاهدات. ومن دون مشاركة فعّالة من الهيئة التشريعية، قد يُقوّض التوازن الدستوري بين فروع الحكومة.[41] وسيساهم دور تشريعي منظم في ضمان وضوح وسهولة الوصول إلى تطبيق القانون الدولي داخليًا، مع تعزيز المساءلة الديمقراطية لالتزامات كوريا الدولية.

المطلب الثالث

The Third Requirement

السلطة التقديرية القضائية كأداة للتصفية الوظيفية

Judicial Discretion as a Tool of Functional Filtering

كما تم توضيحه سابقًا، تعتمد المحاكم الكورية تطبيقًا انتقائيًا للمعاهدات بناءً على السياق المؤسسي والقانوني. وتُعد هذه السلطة التقديرية سمة مركزية في الأنظمة التعددية، إذ تُمكّن القضاء من التكيّف مع التعقيد المعياري للقانون الدولي والنظام الدستوري.[42] ومع ذلك، فإن غياب معيار قضائي معلن لتحديد قابلية التنفيذ له آثار عملية واضحة كلاتي:

1. يُقيد القدرة على التنبؤ بالنسبة للمحامين والمتقاضين،
2. يُضعف من توحيد الاجتهاد بين المحاكم الدنيا،
3. يُعيق تطور انسجام نظري في قانون المعاهدات.

وتُصبح السلطة التقديرية القضائية، رغم أهميتها في النظام التعددي، أكثر فاعلية عندما تكون مؤسسة على مبدأ نظري مُعلن، حتى وإن كان مرنًا. وسيُمكّن ذلك المحاكم الكورية من إدارة التعددية ليس فقط من خلال براغماتية الحالة بحالة، بل أيضًا من خلال تفسير قانوني علني وواضح.

المطلب الرابع

The Fourth Requirement

تحديات التنسيق وتوزيع الأدوار المؤسسية

Coordination Challenges and Fragmented Institutional Roles

في النظام التعددي، يتطلّب إدماج المعاهدات تنسيقًا مؤسسيًا. إلا أن الأدوار المنوطة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في كوريا كثيرًا ما تكون مفصولة وظيفيًا في مرحلة ما بعد التصديق حيث:

1. تتولى السلطة التنفيذية التفاوض على المعاهدات والتصديق عليها،
2. تُبدي السلطة التشريعية موافقتها لكنها نادرًا ما تشرّع لتنفيذها،
3. تفسّر المحاكم وتُطبّق المعاهدات دون أدوات نظرية أو دعم تشريعي.

ويؤدي هذا الإطار المجزأ إلى حالة من عدم اليقين العملي. فعلى سبيل المثال، عندما تتردد المحاكم في تطبيق أحكام المعاهدة بسبب غياب التحويل التشريعي، ويظل البرلمان غير متفاعل، قد تبقى أحكام المعاهدة في حالة من "الجمود القانوني" التي في حال الامر معترف بها على أنها ملزمة، لكن دون أثر فعلي داخل النظام القانوني.[43]

ويمكن تعزيز التنسيق بين الفروع من خلال آليات مثل تقديم تقارير قضائية دورية إلى الجمعية الوطنية حول القضايا المتعلقة بالمعاهدات، أو إنشاء لجان تشريعية متخصصة في الالتزامات الدولية. وسيساهم ذلك في تحسين الأداء الوظيفي للنظام التعددي في كوريا دون الإخلال بالتوازن الدستوري القائم.

خلاصة القول

إن النموذج التعددي الكوري في إدماج المعاهدات قابل للاستمرار مؤسسيًا، لكنه يواجه ضغوطًا وظيفية نتيجة غياب التأصيل النظري، وضعف التفاعل التشريعي، وغياب التنسيق المؤسسي. ولا تُعدّ هذه التحديات عيوبًا جوهرية، بل مجالات قابلة للتطوير. وإن معالجتها ستُتيح للنظام القانوني الكوري تفعيل التزامه الأحادي الدستوري تجاه القانون الدولي بطريقة تتماشى مع الاتجاهات العالمية والمبادئ الدستورية الداخلية.

الخاتمة
Conclusion

يمكن فهم نموذج كوريا الجنوبية في إدماج المعاهدات بشكل أفضل ليس من خلال الثنائية النظرية الجامدة، بل من خلال إطار أكثر دقة وتماسكًا أي التعددية الدستورية. فبينما تُعبّر المادة 6(1) من الدستور عن التزام أحادي شكلي، عبر النص على أن للمعاهدات بمجرد إبرامها ونشرها وفقًا للدستور نفس القوة التي تتمتع بها القوانين الداخلية، تكشف الواقع العملي لتنفيذ المعاهدات عن ديناميكية مؤسسية أكثر تعقيدًا، تتشكل بفعل السلطة التقديرية القضائية، والجمود التشريعي، والانخراط الانتقائي بين فروع الحكومة.

وقد بيّنت هذه الدراسة أن المحاكم الكورية تطبّق المعاهدات الدولية بطريقة تتسم بالتنوّع الوظيفي، فبينما تمنح أثرًا مباشرًا في السياقات التجارية أو التقنية، فإنها تميل إلى الحذر التفسيري في المجالات التي تتطلب تحوّلًا معياريًا أو تتعلق بالحقوق الدستورية. وبالمثل، تؤدي الجمعية الوطنية دورها في التصديق، لكنها نادرًا ما تبادر إلى سن تشريعات تنفيذية تُوضّح مضمون المعاهدات أو تُعالج التعارضات القانونية المحتملة. ولا تشير هذه الأنماط إلى ضعف منهجي، بل تُجسّد منطق النموذج التعددي، حيث تتوسط مؤسسات متعددة في إدماج الالتزامات القانونية الدولية ضمن النظام الداخلي، استنادًا إلى اعتبارات سياقية وقانونية ومؤسسية.

وليست هذه التعددية حكرًا على كوريا. كما بيّن التحليل المقارن، فإن دولًا ذات تقاليد دستورية مختلفة من بينها اليابان، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة فهذه الدول تتبنى نهجًا مشابهًا قائمًا على التمايز في إدماج المعاهدات. فاختبارات التنفيذ الذاتي القضائية، وإجراءات التحوّل التشريعي، وآليات التنقية التفسيرية، تُعدّ أدوات معيارية في النظم القانونية للتعامل مع تقاطع القانونين الدولي والوطني.[44] وتندرج كوريا ضمن هذا النمط العالمي المتنامي فممارستها في إدماج المعاهدات تعكس تعددية مؤسسية، لا انحرافًا نظريًا.

أما التحديات الوظيفية التي يطرحها هذا النموذج مثل الغموض النظري، والجمود التشريعي، وفجوات التنسيق فليست عيوبًا هيكلية، بل تمثّل فرصًا للتحسين. ويمكن لإصلاحات معتدلة في النظرية القضائية، والممارسة التشريعية، والتنسيق المؤسسي، أن تعزز قدرة كوريا على الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية بشفافية واتساق. ولن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تغيير البنية الدستورية، بل ستفعّل الإمكانات التعددية التي تتضمنها المادة 6(1) بالفعل.

وفي بيئة قانونية وجيوسياسية تتزايد فيها أهمية الأثر الداخلي للقانون الدولي في مجالات تشمل التجارة، وحقوق الإنسان، والحوكمة البيئية، والتنظيم الرقمي تُعد قدرة كوريا على

تطبيق المعاهدات ضمن نظامها القانوني مسألة وفاء دستوري ومصداقية دولية في آن معًا. وتُوفّر التعددية، حين تكون منضبطة ومدعومة مؤسسيًا، المرونة اللازمة للاستجابة لهذين المطلبين معًا.

وبالتالي، فإن نظام إدماج المعاهدات في كوريا الجنوبية يُمثّل نموذجًا للأحادية الدستورية المؤسَّسة على تعددية تطبيقية نموذجًا يواكب الاتجاهات العالمية، ويحترم الحدود المؤسسية، ويحتفظ بإمكانات التطور من خلال تطوير نظري وسياسي متّزن.

التوصيات

أولاً: تطوير إطار قضائي لتحديد المعاهدات القابلة للتطبيق المباشر

ينبغي أن تتبنى المحاكم الكورية، ولا سيما المحكمة الدستورية والمحكمة العليا، معيارًا قضائيًا مرنًا لكنه واضح لتحديد ما إذا كانت أحكام المعاهدة قابلة للتطبيق المباشر (Self-executing). يمكن لهذا المعيار أن يستند إلى عناصر أساسية مثل:

- وضوح الأحكام ودقتها؛
- قابليتها للتنفيذ دون تشريع إضافي؛
- انسجامها مع المبادئ القانونية الداخلية.

من شأن هذا الإطار أن يُقلّص من حالة الغموض القضائي، ويُعزز من الشفافية في التعامل مع القانون الدولي، ويقرب النموذج الكوري من الممارسات المقارنة المتقدمة.[45]

ثانيًا: سنّ تشريع يحدد ترتيب المعاهدات وآلية تنفيذها

يُستحسن أن يقوم البرلمان الكوري بسنّ قانون خاص لإدماج المعاهدات (مثل قانون إدماج المعاهدات)، أو تعديل قانون الجمعية الوطنية، من أجل:

- توضيح الوضع القانوني للمعاهدات مقارنة بالقوانين العادية؛
- تحديد الحالات التي تستوجب تشريعًا تنفيذيًا؛
- وضع آليات للرقابة على التزامات المعاهدات في النظام القانوني الداخلي.

مثل هذه الخطوة ستُسهم في ترسيخ الوضوح التفسيري، والحد من الازدواج التشريعي، وتحقيق انسجام مع مبدأ pacta sunt servanda) في القانون الدولي.[46]

ثالثًا: تفعيل الدور البرلماني في مرحلة ما بعد التصديق

تقترح الدراسة إنشاء لجنة دائمة داخل الجمعية الوطنية تُعنى بـ "الالتزامات القانونية الدولية"، تكون مكلفة بـ:

- مراجعة مدى توافق المعاهدات مع القانون الداخلي؛
- اقتراح تشريعات تنفيذية عند الحاجة؛
- التنسيق مع السلطة القضائية والتنفيذية لضمان التطبيق المتسق للمعاهدات.

من شأن هذا المقترح أن يُعزز الرقابة الديمقراطية، ويُعيد التوازن إلى العلاقة بين الفروع الثلاثة للسلطة.[47]

رابعًا: تعزيز التعليم القضائي والقانوني في مجال المعاهدات

يُعد ضعف التكوين القانوني المتعلق بالمعاهدات أحد العوامل التي تُفسّر التحفظ القضائي تجاه إنفاذها. لذا توصي الدراسة بـ:

- إدراج وحدات دراسية متخصصة في "تطبيق المعاهدات" في معهد البحث والتدريب القضائي؛
- تحديث مناهج كليات القانون لتشمل محاور مقارنة، ودورات محاكاة، وتحليل دراسات حالة فعلية.

هذا الاستثمار المعرفي يُعد ضروريًا لتأهيل جيل قانوني قادر على التعامل المهني مع القانون الدولي على أرضية وطنية.[48]

الخلاصة

إن هذه التوصيات لا تستهدف تغيير البنية الدستورية لكوريا الجنوبية، بل تهدف إلى تفعيلها من الداخل، من خلال تحسين أداء النموذج التعددي الحالي. ومن خلال ترسيخ الفهم القضائي، وتحفيز التشريع التفسيري، وتعزيز التنسيق المؤسسي، يمكن للنظام القانوني الكوري أن يحقق قدرًا أعلى من الشفافية، والاتساق، والمصداقية الدولية. وفي ظل تصاعد أهمية القانون الدولي في مجالات التجارة، والتغير المناخي، والحقوق الرقمية، والحوكمة العالمية، بات من الضروري أن يُجسّد التوجه الدستوري نحو إدماج المعاهدات التزامًا عمليًا وليس مجرد إعلان نصي. إن التعددية، حين تُدار بوعي مؤسسي ورؤية استراتيجية، لا تُضعف السيادة، بل تعيد صياغتها في ضوء الشرعية الدولية والدستورية معًا

الهوامش
Endnote

[1] أصل "Monism" اللغوي (من اليونانية/اللاتينية) مشتقة من الجذر اليوناني (monos) ، بمعنى "واحد." انظر في:
Henry George Liddell and Robert Scott, A Greek-English Lexicon, revised and augmented by Sir Henry Stuart Jones (Oxford: Clarendon Press, 1940), s.v. "μόνος(monos)".
والمعنى الفلسفي لمذهب الأحادية(Monism) هو يفترض أن الواقع يتكون من عنصر واحد فقط، مادي أو روحي. أنظر في:
William Hasker, Metaphysics: Constructing a World View, 2nd ed. (Downers Grove, IL: InterVarsity Press, 2000), 42–45.
أما عن أصل "Dualism" اللغوي (من اللاتينية) هي مشتقة من الكلمة اللاتينية (duo)، وتعني "اثنان." انظر في:
Charlton T. Lewis and Charles Short, A Latin Dictionary (Oxford: Clarendon Press, 1879), s.v. "duo."
تجدر الإشارة هنا إلى أن تعبير "الوحدة القانونية" و"الازدواج القانوني" صحيح لغويًا، ويُستخدم أحيانًا في أدبيات القانون العام والدستوري العربي.
لكنه أقل شيوعًا في أدبيات القانون الدولي المقارن (لان تعبير الأحادية والثنائية أكثر ملائمة للسياق القانوني الدولي و الفلسفي كما هو واضح أعلاه)، خاصة في الكتابات الأكاديمية التي تميّز بين المنهجية النظرية (أحادية/ثنائية) والمصطلحات الإجرائية.

[2] Malcolm N. Shaw, *International Law*, 9th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2021), 126–132.

[3] Martin Scheinin, "International Law and National Law," in *International Law*, ed. Malcolm Evans, 5th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2018), 395–418.

[4] Samantha Besson, "Theorizing the Sources of International Law," in *The Philosophy of International Law*, eds. Samantha Besson and John Tasioulas (Oxford: Oxford University Press, 2010), 163–185.

[5] James Crawford, *Brownlie's Principles of Public International Law*, 8th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2012), 48.

[6] Ibid., 47–50.

[7] Eileen Denza, "The Relationship between International and National Law," in *International Law*, 4th ed., ed. Malcolm Evans (Oxford: Oxford University Press, 2006), 412–440.

[8] Constitution of the Republic of Korea, art. 6(1).

[9] Supreme Court Decision 2006Do8357, Supreme Court Reports (2007), vol. 62, part 1, 356; Constitutional Court Decision 2004Hun-Ka1, 17-1 KCCR 327 (2005).

[10] Jan Klabbers, *International Law*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), 67–72.

[11] Cho, Sung-Bin. "Treaty Incorporation and Democratic Legitimacy in Korea," *Seoul National University Law Review* 25, no. 1 (2018): 88–112.

[12] Ichiro Araki, "The Status of Treaties in Japanese Law," *Japanese Yearbook of International Law* 50 (2007): 20–35; Conseil d'État, Decision No. 173753, *GISTI*, June 29, 1990; Basic Law for the Federal Republic of Germany, arts. 25, 59(2).
[13] Constitution of the French Republic, art. 55; Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos, art. 133.
[14] Crawford, *Brownlie's Principles of Public International Law*, 48–50.
[15] National Assembly Act of the Republic of Korea, art. 60(1).
[16] Supreme Court Decision 2004Da15643, Supreme Court Reports (2005), vol. 60, part 2, 312.
[17] Supreme Court Decision 2006Do8357, Supreme Court Reports (2007), vol. 62, part 1, 356; Constitutional Court Decision 2004Hun-Ka1, 17-1 KCCR 327 (2005).
[18] Jan Klabbers, *International Law*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), 70.
[19] Kang, Sung-Yong. "Treaties and Ordinary Legislation: Conflict Resolution in Korean Constitutional Law," *Public Law Journal* 23, no. 3 (2017): 212–229.
[20] Vienna Convention on the Law of Treaties, May 23, 1969, 1155 U.N.T.S. 331, arts. 26–27.
[21] Supreme Court Decision 2004Da15643, Supreme Court Reports (2005), vol. 60, part 2, 312.
[22] Supreme Court Decision 2011Da2453, Supreme Court Reports (2012), vol. 63, part 1, 191.
[23] Supreme Court Decision 2006Do8357, Supreme Court Reports (2007), vol. 62, part 1, 356.
[24] Constitutional Court Decision 2004Hun-Ka1, 17-1 KCCR 327 (2005).
[25] Lee, Jae-Min. "The Role of International Law in Korean Constitutional Jurisprudence," *Journal of Korean Law* 9, no. 1 (2009): 115–138.
[26] Jeong, Han-Kyul. "Monism or Dualism? The Korean Dilemma on Treaty Enforcement," *Seoul Law Review* 18, no. 2 (2014): 133–156.
[27] Ichiro Araki, "The Status of Treaties in Japanese Law," *Japanese Yearbook of International Law* 50 (2007): 25–26.
[28] Constitution of Japan, art. 98(2).
[29] Supreme Court of Japan, 1997 (Gyo-Tsu) No. 163, Judgment of March 3, 2000.
[30] Ichiro Araki, "The Status of Treaties in Japanese Law," *Japanese Yearbook of International Law* 50 (2007): 20–35.
[31] Basic Law for the Federal Republic of Germany, art. 59(2).
[32] Ibid., art. 25.
[33] Stefan Kadelbach, "Domestic Constitutional Concerns with Respect to the Application of International Law," in *The Role of Domestic Courts in Treaty*

Enforcement, ed. Curtis A. Bradley (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 241–263.

[34] Constitution of the French Republic, art. 55.

[35] Conseil d'État, Decision No. 173753, *GISTI*, June 29, 1990.

[36] R (Miller) v. Secretary of State for Exiting the European Union, [2017] UKSC 5.

[37] Philip Leach, *Taking a Case to the European Court of Human Rights*, 4th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2017), 26–27.

[38] Jeong, Han-Kyul. "Monism or Dualism? The Korean Dilemma on Treaty Enforcement," *Seoul Law Review* 18, no. 2 (2014): 138–140.

[39] Lee, Jin-Hyun. "Domestic Effect of International Treaties in Korea: Inconsistencies and Judicial Discretion," *Korean Journal of Comparative Public Law* 24, no. 1 (2016): 88–91.

[40] National Assembly Act of the Republic of Korea, art. 60(1); Cho, "Treaty Incorporation and Democratic Legitimacy," 99–101.

[41] Samantha Besson, "The Democratic Legitimacy of International Law in Domestic Legal Orders," in *The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law*, eds. Rosenfeld and Sajó (Oxford: Oxford University Press, 2012), 523–538.

[42] labbers, *International Law*, 2nd ed., 72.

[43] Park, Eun-Jung. "Judicial Ambivalence and the Status of Treaties in South Korean Courts," *Korean Journal of International Law* 61, no. 1 (2020): 55–76.

[44] Klabbers, *International Law*, 2nd ed., 70–73; Samantha Besson, "Theorizing the Sources of International Law," in *The Philosophy of International Law*, eds. Besson and Tasioulas (Oxford: Oxford University Press, 2010), 172–176.

[45] See similar judicial frameworks discussed in Eileen Denza, "The Relationship between International and National Law," in *International Law*, ed. Malcolm Evans, 4th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2006), 421–428.

[46] Seung Wha Chang, "The Implementation of International Treaties in Korean Law: Focusing on the Human Rights Treaties," *Korean Journal of International and Comparative Law* 2, no. 1 (2014): 37–56.

[47] Ibid., 47.

[48] Jae-Hyup Lee, "Legal Education Reform in Korea: New Law Schools," *Journal of Legal Education* 58, no. 1 (2008): 157–164.

المصادر

References

I. Besson, Samantha. “Theorizing the Sources of International Law.” In The Philosophy of International Law, edited by Samantha Besson and John Tasioulas, 163–185. Oxford: Oxford University Press, 2010.
II. Chung, Myung-Hyun. “Korea’s Judicial Interpretation and Application of International Law.” KLRI Journal of Law and Legislation 10, no. 1 (2020): 79–102. https://repository.klri.re.kr/bitstream/2017.oak/9803/1/18055k.pdf
III. Constitución Política de los Estados Unidos Mexicanos.
Constitution of Japan.
IV. Constitution of the French Republic.
V. Constitution of the Republic of Korea.
VI. Constitutional Court of Korea [Const. Ct.]. Decision 2002HunGa1, August 26, 2004.
VII. Crawford, James. Brownlie’s Principles of Public International Law. 8th ed. Oxford: Oxford University Press, 2012.
VIII. Denza, Eileen. “The Relationship between International and National Law.” In International Law, 5th ed., edited by Malcolm Evans, 383–414. Oxford: Oxford University Press, 2018. Law Trove.
IX. Hasel, Florian, Christian Strohal, and Stefan Kieber. “Philip Leach: Taking a Case to the European Court of Human Rights, 4th Edition.” In European Yearbook on Human Rights 2018, edited by Wolfgang Benedek, Philip Czech, Lisa Heschl, Karin Lukas, and Manfred Nowak, 615–18. Cambridge: Intersentia, 2018.
X. Iwasawa, Yuji. “The Status of International Law in Japan.” In International Law, Human Rights, and Japanese Law: The Impact of International Law on Japanese Law, 29–63. Oxford: Oxford University Press, 1998. Online edition, Oxford Academic, March 22, 2012.
XI. Jayangakula, Kitti. “Human Rights versus Historical Injustice: The Comfort Women Cases before the Korean Courts.” The Korean Journal of International and Comparative Law 12, no. 2 (December 2024): 201–206.
XII. Kim, Seonwha. “Ambivalent Identity: Incorporated but Unequal – A Postcolonial Review of the ‘Japanese Comfort Women’ Problem with the Korean Court Judgments Regarding State Immunity.” Asian Journal of Law and Society 12, no. 1 (2025): 12–21.
XIII. Klabbers, Jan. International Law. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.
XIV. Lee, Jaemin. “Incorporation and Implementation of Treaties in South Korea.” In The Oxford Handbook of Comparative Foreign Relations

Law, edited by Curtis A. Bradley, 221–238. Oxford: Oxford University Press, 2019. Online edition, Oxford Academic, June 13, 2019.

XV. Lee, Whiejin. "The Enforcement of Human Rights Treaties in Korean Courts." In Asian Yearbook of International Law, Vol. 23 (2017), edited by Seokwoo Lee and Hee Eun Lee, 95–136. Leiden: Brill, 2019. https://doi.org/10.1163/9789004415829_009.

XVI. Lee, Whiejin. "The Enforcement of Human Rights Treaties in Korean Courts." In Asian Yearbook of International Law, vol. 23 (2017), edited by Seokwoo Lee and Hee Eun Lee, 95–136. Leiden: Brill, 2019. https://doi.org/10.1163/9789004415829_009.

XVII. National Assembly Act of the Republic of Korea.

XVIII. R (Miller) v. Secretary of State for Exiting the European Union, [2017] UKSC 5.

XIX. Shaw, Malcolm N. International Law. 9th ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

XX. Sloss, David. "Treaty Enforcement in Domestic Courts: A Comparative Analysis." In The Role of Domestic Courts in Treaty Enforcement: A Comparative Study, edited by David Sloss, 1–60. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

XXI. Supreme Court of Japan, 1997 (Gyo-Tsu) No. 163, Judgment of March 3, 2000.

XXII. Supreme Court of Korea. Decision 1993DaHap19069, February 10, 1995.

XXIII. Supreme Court of Korea. Decision 2004Do2965, July 15, 2004.

XXIV. Supreme Court of Korea. Decision No. 2006Da20290, May 28, 2009.

XXV. Venzke, Ingo, and Steven Wheatley. "The Democratic Legitimacy of International Law." European Journal of International Law 22, no. 1 (February 2011): 277–279.

XXVI. Vienna Convention on the Law of Treaties, May 23, 1969, 1155 U.N.T.S. 331.

XXVII. Webb, Philippa. "International Law and Restraints on the Exercise of Jurisdiction by National Courts of States." In International Law, 5th ed., edited by Malcolm Evans, 305–332. Oxford: Oxford University Press, 2018. Law Trove.

XXVIII. Won, Yoomin. "The Role of International Human Rights Law in South Korean Constitutional Court Practice: An Empirical Study of Decisions from 1988 to 2015." International Journal of Constitutional Law 16, no. 2 (April 2018): 596–624. https://doi.org/10.1093/icon/moy026.

XXIX. 권, 미셸. “한국의 법학교육 개혁 - 더 다양한 법조계가 되었는가?.” Inha Law Review: The Institute of Legal Studies, Inha University 24, no. 4 (2021): 349–387. https://doi.org/10.22789/IHLR.2021.12.24.4.12.